

## تحقيق

غاصب مختار

## الصائغ: أولوية سياسة وطنية للنازحين والعودة الآمنة تؤمنها مسارات أمميّة

يستمر ملف النزوح السوري ضاغظا على لبنان على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقانونية والديبلوماسية. لا تزال المعالجات قاصرة عن إيجاد حل جذري للملف، نظرا الى ما يكتنفه من صعوبات نتيجة الصراعات الاقليمية والدولية حول الازمة السورية، ما يجعل الاراء منقسمة داخليا وخارجيا بين مستعجل عودة النازحين، ومن يفضل انتظار الحل السياسي

مع تفافم ازمة النازحين السوريين وانعكاساتها السلبية على لبنان، خاصة مع تراجع الدعم الدولي المالي بشكل ملحوظ والتقدميات الخدمائية، تطرح اسئلة ما اذا كانت توجد مقاربات جديدة لدى وزارة شؤون النازحين او المنظمات الدولية لمعالجتها. في ظل اختلاف الاراء بين اعضاء اللجنة الوزارية الخاصة

بقضية النازحين، كيف يجري العمل الان على الملف؟ هل هو مكمل لعمل اللجنة الوزارية الخاصة به؟ هل من تعارض بين رؤية الحكومة اللبنانية ورؤية الهيئات الدولية والدول المعنية بالازمة السورية واين يكمن؟ ام ان المسعى هو لايجاد تكامل بين الرؤيتين؟ ما هو الحل الاسرع والاسلم بما يؤمن مصلحة لبنان؟ بدأت حكومة الرئيس سعد الحريري، قبل الاستقالة الاخيرة، معالجات مختلفة قليلا عن المعالجات السابقة التي كانت تعتمد عبر استجداء الدعم المالي من الدول المانحة. وكانت في صدد تنفيذ برنامج احصاء عدد النازحين وعدد الولادات بينهم، وحصر دخول السوريين وتحديدهم وفقا لحالة كل منهم (مريض او سائح او مسافر ترانزيت او لاجيء او عامل) لتبني على الشيء مقتضاه في طريقة التعامل مع كل حالة.

اما ابرز عناوين خطة العمل الحكومية فهي:

- لبنان ليس بلد لجوء.
- موضوع تسجيل النازحين اولادى المفوضية العامة لشؤون اللاجئين ولدى المديرية العامة

للامن العام.

- تسجيل الولادات حتى لا يتم تسجيلهم كمكثومي قيد.

توفير عودتهم عبر الامم المتحدة فور توافر الحل السياسي لازمة السورية، لكن من دون اقفال الحدود امام من يرغب في العودة الطوعية. على ان تتم العملية في اشراف الامم المتحدة التي يرى الوزراء ان عليها هي ان تحدد المناطق الامنة والمستقرة والتي يمكن ان يعود اليها النازحون.

الاهم في خطة الحكومة حسبما اعلن رئيسها وقدمها في مؤتمر بروكسل الدولي في حزيران الماضي، حض الدول المانحة والشقيقة والصديقة على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية اللبنانية لتتمكن من استيعاب خدمات اعداد النازحين المتزايدة، وتوفير فرص عمل للبنانيين والسوريين. لذلك توصل الحريري خلال زيارته لواشنطن وروما وباريس وموسكو، الى الاتفاق على عقد ثلاثة مؤتمرات دولية في العام المقبل، احدها مخصص لمعالجة ازمة النازحين، وتخفيف اعباء لبنان عبر خطط الاستثمار في البنى التحتية، وتحفيز الدول والشركات على هذا المشروع.

يبقى السؤال: هل تستجيب الدول المانحة والمعنية بالازمة السورية متطلبات الحل الواقعي والعملي لازمة النازحين ولتخفيف العبء عن لبنان، ام تبقى المراوحة في معالجة الملف الى حين نضوج الحل السياسي لازمة السورية، بما يوفر عودة تلقائية للنازحين، خاصة مع بدء عمليات اعادة اعمار سوريا؟

في هذا السياق، يقول الخبير في السياسات العامة واللاجئين زياد الصائغ لـ"الامن العام"، من موقعه كمراقب لمجريات ما



الخبير في السياسات العامة واللاجئين زياد الصائغ.

الحكومة اللبنانية ورؤية الهيئات الدولية والدول المعنية بالازمة السورية واين يكمن؟ ام ان هناك قواسم مشتركة يجري العمل عليها؟ يقول: "لبنان معني بالتنسيق الكامل مع الهيئات الاممية والمنظمات الدولية للتمهيد لعودة النازحين الى سوريا، وهو على تعاون كبير معها في ما يعنى بالتدخل الاغاثي على مختلف الصعد. المهم هو ما حسمته مواقف ممثلي هيئات الامم المتحدة في لبنان من انها تريد عودة النازحين على ان تكون طوعية وامنة، والهيئات الدولية معنية بتطبيق معاييرها. في تقديري ان العودة يجب ان تكون امنة، ويجب بناء دينامية عمل مشتركة مع الاسرة الدولية لتأمينها من دون تأخير. اعتقد ان الاشكالية تكمن في بناء هذه الدينامية الموائمة بين مقتضيات السيادة والامن القومي للبنان، وموثيق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية".

عن الدعم المالي الدولي للبنان، يجد الصائغ انه خجول ومقصر، لاسيما ان لبنان لم يستحصل حتى كانون الاول الماضي سوى على حوالى 35% من المساعدات المخصصة له. هنا لا بد من التأكيد على اهمية التكامل بين المقاربة الاغاثية للنازحين والمقاربة التنموية للمجتمعات المضيفة. وهذا ما تعمل عليه الحكومة من خلال المخطط الاستثماري التمويلي لتطوير البنى التحتية التي قد تؤهل لبنان للعب دور اساسي في اعادة اعمار سوريا".

ويعتبر ان "عودة النازحين حتمية حماية لهويتهم، ويجب انجاز خطوات فاعلة في هذا الاطار من خلال دبلوماسية تقوم بالتشبيك المنهجي اكثر من الاسترسال الخطابي. حتما انتظر الحل السياسي على ما يبدو غير منطقي، لكن الاهم هو تقديم ضمانات للعائدين، فلبنان ملتزم القانون الدولي".

ويحذر الصائغ اخيرا من الانسياق الى استئثار غرائز اللبنانيين والنازحين السوريين، وتسعير التوترات في ما بينهم، مؤكدا ان هذا الامر لا يخدم الاستقرار في لبنان ويضحي بانجازات القوى العسكرية والامنية.

”

تأخرنا في اقرار سياسة عامة وطنية حتى الان

يمكننا التحضير لعودة نازحي القلمون

“

يعودوا، املا في ان يبادر لبنان الى الطلب من الامم المتحدة تقدير الموقف حول امكان العودة الى هذه المناطق ومراحلها والنازحين الذين يمكن ان تشملهم هذه العودة. لكن هذه العملية معقدة وتستأهل محاكاة حماية هوية النازحين الوطنية بداية، تخفيفا للاعباء عن لبنان".

في مسألة الخلاف داخل اللجنة الوزارية، يدعو الصائغ الى تقبل "ان ثمة سياسة عامة انجزت، وثمرتها توافقات نسجت، ومن مصلحة ابقاء هذه القضية في حيز الترشق السياسي والاعلامي".

عن الحل الاسرع والاسلم بما يؤمن مصلحة لبنان؟ يؤكد ان "لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية والامم المتحدة، وهو معني بالاحتكام اليهما في حل اي ازمة يعاني منها، عنيت الازمات الكيانية كازمتي اللجوء الفلسطيني والنزوح السوري. من هنا فان اطلاق النار على المجتمع الدولي مدمر للبنان، وبالاحرى سلوك القنوات الاممية والدولية بديبلوماسية صادقة متماسكة لتدعيم رؤية لبنان لعودة النازحين. بالتالي لا بد من ان يجلس لبنان بفاعلية في مساري مفاوضات جنيف ومفاوضات استانة، بما هو معني بحل

ازمة النزوح السوري في العمق، لي طرح تصوره للعودة بعيدا من الاستنفارات الطائفية والاستعراضات الفوقية النافية لتوازنات دقيقة يقوم عليها لبنان. الجلسة الخاصة لمجلس الامن اساسية والجلسة الخاصة لجامعة الدول العربية اساسية ايضا. وجود لبنان كعضو مراقب في مسار جنيف واستانة اساسي، والتنسيق بين هيئات الامم المتحدة في لبنان وهيئات الامم المتحدة في سوريا اساسي ايضا. كل هذه الدينامية تمهد لعودة النازحين، وهذه هي الدبلوماسية الفاعلة".

وعما اذا كان هناك من تعارض بين رؤية